

# خادم الحرمين الشريفين يشكر المؤسسة العامة للتقاعد على إنجازاتها



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

المناسبة عبر اقتناص الفرصة المناسبة. فمجلس إدارة المؤسسة يحرص على تطوير النشاط الاستثماري من خلال الدخول في المشاريع الرائدة غير التقليدية وذات المردود الجيد الذي يصب في دعم استثماراتها، وتنمية مواردها، وتعزيز مركزها المالي للوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين والمستفيدين من الورثة، إلى جانب المساهمة في دعم خطط التنمية وبرامجها في المملكة العربية السعودية.

وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بالبدء في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية المهمة ومنها مركز الملك عبدالله المالي كأحد المراكز المالية المتكاملة في العالم، والذي يعد نقله نوعية للاقتصاد السعودي، ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات الذي يصب في خدمة صناعات حديثة ذات أبعاد استراتيجية وتنميتها لتطوير قطاع التقنية والمعلومات في المملكة، ومشروع العوامل السكنية على سفوح جبال مني في مكة المكرمة للمساهمة في زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى، إلى جانب العديد من المشاريع الأخرى التي تساهم في مسيرة الخير والبناء في المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، يحفظهم الله، لتحقيق التقدم والرقي والإزدهار لهذا البلد المعطاء۔ ■

أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عن شكره وتقديره لما حققته المؤسسة العامة للتقاعد من إنجازات. جاء ذلك ببرقته الجواهية لمعالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف، وزير المالية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد، إثر اطلاعه، يحفظه الله، على التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة لعام المالي ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ، والذي يسجل إنجازات المؤسسة على مدى (٥٠) عاماً.

وقد أبدى حفظه الله شكره لمعالي رئيس مجلس إدارة المؤسسة وأعضائه، والعاملين فيها على ما بذلوه من جهود مباركة في تطوير المؤسسة، مثمناً ما حققته المؤسسة من إنجازات وما وصلت إليه من قدرة ومكانة في تأمين الحماية الاجتماعية للمتقاعدين.

وقد جاء في برقية معالي الدكتور إبراهيم العساف التي رفعها لخادم الحرمين الشريفين نيابة عن أعضاء مجلس إدارة المؤسسة بمناسبة صدور التقرير الإحصائي السنوي للمؤسسة، والذي يسجل إنجازاتها على مدى ٥٠ عاماً منذ تأسيسها في عام ١٣٧٨ هـ، أن المؤسسة تقوم، ومنذ ذلك الوقت، بتنفيذ نظام التقاعد في المملكة العربية السعودية لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين. هذا النظام الذي يؤمن للموظف والأسرة من بعده الدخل الشهري الثابت، والذي يكفل لهم، بإذن الله، حياة كريمة بعد ترك الخدمة في الدولة، أو العجز، أو الوفاة.

كما وأشار معاليه إلى أن ما وصلت إليه المؤسسة من قدرة ومكانة في تأمين الحماية الاجتماعية ما هو إلا ثمرة الرعاية الكريمة التي قدمتها ولا زالت تقدمها الدولة للمؤسسة.

وتتجدر الإشارة إلى أن التقرير الإحصائي السنوي يتضمن بيانات عن أعداد المتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين والمستفيدين من بعدهم. وقد أشار حفظه الله باستثمارات المؤسسة المحلية والتي بلغت نسبتها ٧٣٪ من جملة استثمارات المؤسسة، وذلك تماشياً مع سياسة الدولة في هذا المجال، حيث إن المؤسسة تقوم باستثمار موجوداتها في عدد من القنوات الاستثمارية

بمبلغ ٩١,٣٠٠,٠٠٠ واحد وتسعين مليوناً وثلاثة مئة وعشرة آلاف ريال، ويقدراحتياطي معاشات التقاعد بمبلغ (٤٦٦,٠٠٠) مئتين وسبعين مليوناً وأربع مئة وستة وستين ألف ريال. ويكون جملة ذلك المبلغ (٢٥٨,٧٧٦,٠٠٠) ثلاثة مئة وثمانية وخمسين مليوناً وسبعين ألف ريال، وفقاً للجدول حرف (ب) المرافق لهذا المرسوم.

المادة الثالثة: تودع إيرادات المصلحة في مؤسسة النقد العربي السعودي لحساب مصلحة معاشات التقاعد.

المادة الرابعة: تصرف نفقات المصلحة من صندوق معاشات التقاعد وفقاً للنظم والتعليمات المقررة.

المادة الخامسة: يراعى في تنفيذ هذه الميزانية الأحكام والمبادئ المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم م ١٨-٢٩٣٢-٦ وتاريخ ١٣٩٣-٦-٢٩ هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة فيما عدا ما ورد في المادة الثانية عشرة.

المادة السادسة: على نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية والاقتصاد الوطني، والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا. ■

التوقيع الملكي- فيصل

صورة الخبر المنشور